المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
العدد 12، يناير 2025
ISSN(P) :1142-2489
ISSN(E) :3085-4555
Numéro 12, janvier 2025
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

عقبات انضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)

Les obstacles de l'adhésion du Maroc à la Communauté Economique de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO)

The obstacles to Morocco's accession to the Economic Community of West African States (ECOWAS)

صلاح الدين العزوازي

طالب باحث بسلك الدكتوراه –كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي- فريق البحث في الأداء السياسي والدستوري

جامعة محمد الخامس –الرباط-

ملخص تنفيذي:

على الرغم من حصول المغرب على الموافقة المبدئية للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو) خلال قمة "مونروفيا" في 4 يونيو 2017، إلا أنه إلى حدود الساعة لم يظفر بعد بالعضوية الكاملة. ويعزى سبب عدم الحسم في طلب المغرب إلى عوامل معقدة ومتعددة الأبعاد، تتفاوت أهميتها من أبعاد جيوسياسية، وأخرى سوسيوسياسية، واعتراض الأوساط الفاعلة اقتصاديا في منطقة غرب إفريقيا على هذا الطلب، والمواءمة القانونية التي يلزم إضفاؤها على معاهدة "لاغوس" المؤسسة للمجموعة سنة 1975، ومعاهدتها اللاحقة المعدَّلة لسنة 1993 ب"كوطونو".

الكلمات المفاتيح: المغرب – سيدياو – انضمام – عقبات جيوسياسية – مجموعات الضغط – قيود قانونية.

Résumé:

Bien que le Maroc soit parvenu à un accord de principe pour rejoindre la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEADEO) lors du sommet de Monrovia du 4 juin 2017, il n'a toujours pas obtenu l'adhésion à part entière jusqu'à maintenant. La raison des atermoiements liés à la candidature du Maroc est due à des facteurs complexes et multidimensionnels, dont l'importance varie des dimensions géopolitiques et sociopolitiques, à l'opposition des acteurs économiques de la région ouest-africaine, et à l'harmonisation juridique qui doit être apportée au Traité de «Lagos» instituant la communauté en 1975, et son traité révisé en 1993 à «Cotonou».

Mots clés: Maroc – CEDEAO – adhésion – obstacles géopolitiques - groupes de préssion - obstacles juridiques.

Abstract:

Although Morocco received initial approval to join the Economic Community of West African States (ECOWAS) during the Monrovia Summit on June 4, 2017, it has yet to secure full membership. This delay in reaching a final decision on Morocco's application is attributed to a range of complex, multi-faceted factors. These include geopolitical and socio-political considerations, opposition from economic stakeholders within the West African region, and the legal adjustments required to align Morocco's membership with the 1975 Lagos Treaty, which established ECOWAS, as well as its 1993 amended version in Cotonou.

Key words: Morocco – ECOWAS – Joining – Geopolitical Obstacles – Pressure Groups – Legal Restrictions.

مقدمة

تقدم المغرب بطلب رسمي للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، خلال انعقاد الدورة 51 لرؤساء دول وحكومات المجموعة بالعاصمة الليبيرية "مونروفيا"، في 24 فبراير 2017. ويرجع سعي المغرب إلى الانضمام إلى المجموعة والحصول على عضوية كاملة فيها إلى سنة 2013، حين وجه الملك مُحَمَّد السادس رسالة إلى قمة المجموعة 42 بـ"ياموسوكرو" في الكوت الديفوار، أعرب فيها عن رغبة المغرب في ترقية صفة مراقب، التي يحظى بها داخل المنظمة منذ سنة 2005، إلى آفاق جديدة تمنح المغرب مكانة فريدة وهامة في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والإستراتيجية(1).

وتعد مجموعة سيدياو المجموعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية في غرب إفريقيا. ويعتبرها الاتحاد الإفريقي إحدى أهم المجموعات الاقتصادية الجهوية التي تساهم بشكل قوي في تسريع عملية الاندماج القاري، لا سيما في المجال التجاري وحرية تنقل السلع والأشخاص، والمجال النقدي ... كما تسعى المجموعة بدولها 15 إلى تعزيز التعاون والاندماج في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية بغاية تجسيد اتحاد اقتصادي ونقـدي على أرض الـواقع.

ومن شأن انضمام المغرب إلى المجموعة أن يفتح أمام الطرفين فرصا ومكاسب هامة، لكن سيضعهما في نفس الوقت أمام تحديات جمة، سياسية وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، ما يقتضي السير وفق مراحل متدرجة سياسية، وقانونية، واستراتيجية، تراعي الإجراءات الدستورية الداخلية الخاصة بكل واحد منهما، وتتماشى مع الأوضاع الإقليمية ومتغيراتها، وتستهدف تعديل ومواءمة النصوص القانونية والتنظيمية والسياسات القطاعية اللازمة لتحقيق شروط التكامل والاندماج السلس الذي يضمن المصالح المتبادلة بين الجانبين.

ويستقي الموضوع أهميته من كون أنه استجابة لطلب المغرب الانضمام إلى منطقة سيدياو، أعطى مؤتمر رؤساء دول وحكومات سيدياو، خلال دورته العادية والتي انعقدت في 4 يونيو 2017 بمونروفيا (ليبيريا)، موافقته المبدئية على الانضمام إلى المنظـمة الجهـوية. لكن، ومن أجل تدبير مناسب لتوسيع فضاء الاندماج، كلف المؤتمر مفوضية المجموعة بدراسة الآثار المترتبة عن الانضمام، وفقا لأحكام معاهدة سيدياو المعدلة، وتقديم نتائج الدراسة إليه في الدورة الموالية، إلا أنه لحدود سنة 2024، لم ينشر التقرير رسميا والقرار النهائي لم يصدر، بل أن مسألة انضمام المغرب غابت تماما عن جدول أعمال كل القـمم المـوالية لمجمـوعة سيدياو.

ما يثير تساؤلات حول مدى وجود إجماع حول عضوية المغرب المحتملة؟ وحول أسباب تعطيل الحسم في هذا الطلب؟

يطرح هذا الأمر إشكـالا يتعلق بعقبات انضمام المغرب، والذي لا يوحي بإجابة واضحة وحاسمـة، ويعكس أن تحدياته ورهاناته متشعبة: تاريخية، وقانونية، وجيوسياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، تنضاف إليها مرافعات أطراف فاعلة في المنطقة ضـد هذا المطلب.

---

[1] رسالة الملك مُحَمَّد السادس إلى القمة العادية 42 لرؤساء الدول والحكومات في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في 2013/04/14، اطلع عليه في: 2024/04/20. الرابط: https://www.maroc.ma/ar/0-جلالة-الملك-يوجه-رسالة-إلى-المشاركين-في-القمة-العادية-لرؤساء-الدول-والحكومات--في-منظمة-المجموعة

ما يدفع إلى افتراض تدخل الاعتبارات الجيوسياسية وجهود الترافع في غرب إفريقيا (أولا)، إضافة إلى دور الإشكالات القانونية (ثانيا) في تعطيل المساعي التي بذلت من طرف جهات مغربية للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وجعلت جهود عضويته الكاملة تستغرق وقتا أطـول مما كان متوقعا، بل قد لا تحدث مطلقـا.

أولا : العقبات الجيوسياسية ومرافعات مجموعات الضغط الاقتصادية.

تقف مجموعة من الدوافـع الجيوسياسية (أ) واعتراضات مجموعات المصالح الاقتصادية في غرب إفريقيا (ب) وراء تردد قادة مجموعة سيدياو في منح العضوية الكاملة للمغرب.

أ. العـوامل الجيـوسياسية.

لفهم تأثير العامل السياسي على عملية انضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تنبغي العودة إلى تاريخ المنظمة لاستجلاء الدور المركزي الذي تلعبه نيجيريا داخلها، والأخذ بالاعتبار كذلك الندية القائمة بين البلدان الناطقة بالفرنسية ونظيراتها الناطقة بالإنجليزية والبرتغالية نظرا للماضي الاستعماري.

فقد اضطلعت نيجيريا بزمام قيادة المنظمة منذ انطلاقها، بالنظر إلى حجمها وإمكانياتها الاقتصادية، إذ نجحت في دفع الدول المجاورة لها إلى الانخراط في مسلسل التكامل والاندماج الاقتصادي، ومسايرة أهداف نيجيريا في المنطقة، على الرغم من أن الزعامة النيجيرية لم تحظ دائما بالإجماع، ذلك أن البلدان الفرنكوفونية في هذه المجموعة، مثل السنغال، والكوت الديفوار، وبوركينافاسو، ومالي، وغينيا، وطوغو، وبنين غالبا ما كانت متوجسة من جهود التكامل النيجيرية على أنها محاولة لإحداث خلل في ميزان القوى الجيوسياسية في غرب إفريقيا([1]). ونشير هنا إلى تحذير الرئيس الفرنسي السابق "جورج بومبيدو" في سنة 1975، للدول الصغيرة بغرب إفريقيا من الهيمنة النيجيرية.

ومصدر هذه الهيمنة النيجيرية، هو الدور الهام الذي تلعبه داخل المنظمة باعتبارها تحتضن مقر المجموعة، وتتحمل 40% من تكاليف العضوية والتسيير بها، وهو ما يمنح لصوتها أولوية في جميع القرارات التي تتخذها المجموعة([2]).

ونظرا لذلك، يسود مناخ من عدم الثقة بين البلدان الناطقة بالفرنسية، وتلك الناطقة بالإنجليزية. ويزيد من حدة الشك بين الطرفين وجود كيانات اقتصادية جهوية موازية (الاتحاد الاقتصادي والنقـدي لغرب إفريقيا اللي يضم 8 دول ناطقة بالفرنسية، ويعتمد عملة مشتركة هي فرنك الاتحاد المالي الإفريقي). يضاف إلى ذلك، تداخل عضوية بعض بلدان المنطقة في أكثر من كيان اقتصادي جهوي واحد، حيث تعمق هذه العضوية المتعددة من صعوبة التكامل واتخاذ القرار وبناء الثقة السياسية والتنسيق القانـوني.

[1]. طلحة جبريل امرؤ القيس: "المغرب . الإيكواس: النوايا الحسنة ليست كافية"، 04 يوليوز 2023، اطلع عليه بتاريخ: 2023/07/04 23:50. الرابط: https://mipa.institute/7602

[2]. نفس المرجع السابق.

هكذا، تؤثر هذه الرواسب التاريخية في طلب المغرب الانضمام إلى المجموعة، وينظر إليه كفاعل سيعزز موقع الدول الفرنكوفونية ومنافسا للزعامة النيجيرية داخل المجموعة. فالطلب المغربي يواجه رفض نيجيريا وطوغو وسيراليون، إذ يرى مسؤولو هذه الدول أن انضمام المغرب سيضعف من تأثير دولهم بمنطقة غرب إفريقيا[1].

وتندرج في إطار هذا التوجه دعوة الكاتب العام لدول "الكومنولت" السيد "إيميكا أنياوكو" من خلال إصدار بيان، دعا فيه الرئيس النيجيري السابق "مُحَمَّد بخاري" إلى رفض انضمام المغرب، معللا موقفه بأن ذلك سيزيد من تراجع نفوذ نيجيريا بالمنطقة، وأن هدف تأسيس المجموعة هو خدمة مصالح دول غرب إفريقيا، وأن المغرب ليس مؤهلا للانضمام لأنه يقع في شمال إفريقيا. كما رفضت رئيسة مجموعة سيدياو السابقة "هيلين سيرليف" إعادة النظر في طبيعة المجموعة، معتبرة أن تغيير المجموعة من منظمة جهوية للدول إلى منظمة لشعوب سيدياو سيقوض أحد المبادئ التي قامت عليها. وهي دعوة ترمي إلى كبح دعوة البعض إلى توسيع المجموعة نحو الحدود على البحر الأبيض المتوسط، في إشارة إلى تصريحات بعض مسؤولي كل من السنغال ونيجيريا بأهمية إدماج الاقتصاد المغربي في تكتل سيدياو. كما تبرر بعض الأوساط النيجيرية رفضها لانضمام المغرب بتنامي نفوذ التنظيمات الإرهابية داخله وخاصة "داعش"[2].

ومن منظور جيوسياسي كذلك، فإن قضية الصحراء تشكل عقبة فيما يتعلق بطلب المغرب، إذ تعتبر نيجيريا من وجهة نظر إيديولوجية أن استرجاع المغرب لهذه المنطقة هو إحدى مخلفات المرحلة الاستعمارية، ولا تزال تعترف رسميا ب(الجمهورية الصحراوية)، ولا تزال شريحة مهمة من النخبة النيجيرية تنظر إلى قضية الصحراء على أنها "قضية تصفية استعمار"، وذلك بالرغم من التقارب السياسي والمشاريع الاقتصادية المشتركة بين البلدين.

ولا تنحصر التعبئة ضد طلب المغرب في البعد الجيوسياسي والأمني، بل هي أبعاد معقدة ومتعددة، تمتد إلى مقاومات مجموعات المصالح والمجتمع المدني بالمنطقة.

ب . اعتراضات مجموعات الضغط.

واجه مسعى الانضمام المغربي أيضا اعتراضات شديدة من منظمات المجتمع المدني ومجموعات المصالح الاقتصادية في غرب إفريقيا. ففي نيجيريا مثلا، مارس ائتلاف واسع من النقابات المهنية، والصناعيين، والمنظمات غير الحكومية[3] وأعضاء من البرلمان، وسفراء سابقون، ومحامون بارزون، وخبراء اقتصاديون ضغوطا على الحكومة لرفض الطلب المغربي، معربين عن تخوفهم من فتح حدود البلاد

---

[1]. "عقبات انضمام المغرب للإيكواس في غرب إفريقيا"، مركز الأبحاث والدراسات المتقدمة، تحديات اقتصادية، 2 شتنبر 2017، اطلع عليه بتاريخ 2023/07/05 19:38. الرابط : https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3211/

[2]. "عقبات انضمام المغرب للإيكواس في غرب إفريقيا"، نفس المرجع السابق.

[3]. فابياني ريكاردو: "المغرب والطريق الصعب نحو العضوية في إيكواس"

,"Carnegie endowment for international peace"، صدى: تحليلات عن الشرق الأوسط، بتاريخ 28 مارس 2018، اطلع عليه بتاريخ 2023/07/05 20:02. الرابط: https://carnegieendownent.org/sada/75927

أمام المنتوجات المغربية، الذي رأوا فيه تهديدا للإنتاج المحلي، وأن المغرب قد يشكل قناة لمنتوجات الاتحاد الأوروبي نحو أسواق المنطقة، وأن نيجيريا التي رفضت التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية، ستجد نفسها بحكم الأمر الواقع، أمام اتفاقية تجارة حرة غير مباشرة بعد انضمام المغرب، من خلال تدفق السلع الأوروبية نحو نيجيريا وغيرها من البلدان الأعضاء في مجموعة سيدياو، دون الخضوع لأية تعريفات جمركية، ما سيشكل تهديدا للمنتوجات المحلية الغير قادرة على المنافسة، وسينعكس سلبا على تطور المؤسسات الاقتصادية في المنطقة.

وضغط اتحاد أرباب العمل النيجيري[1] على الحكومة النيجيرية من أجل رفض انضمام المغرب، عبر مذكرة يوضح فيها أسباب موقفه. وحذروا في مناسبة ثانية من انضمام المغرب، معتبرين أنه سيؤدي إلى تفاقم مستويات البطالة والفقر بالبلاد. ونبهوا إلى أن عضوية المغرب ستضر بقطاع التصنيع، وتبدد التقدم الصناعي الذي تم تحقيقه، وأن عضوية المغرب ستسمح لدول الاتحاد الأوروبي بالولوج الحر إلى السوق الجهوية لسيدياو، وبالتالي إغراقها بالسلع الأوروبية، وأنه "فخ" من شأنه أن يضعف موقف نيجيريا في اتفاقية الشراكة بين مجموعة سيدياو والاتحاد الأوروبي، ويعرقل تنويع الاقتصاد النيجيري، ويكبح نمو قطاع الصناعة عبر استغلال السوق النيجيرية وسوق مجموعة سيدياو[2].

لهذه الأسباب، دعت فيدرالية أرباب العمل النيجيرية الحكومة الفيدرالية ومفوضية مجموعة سيدياو، وغيرهما من الأطراف المعنية، إلى اعتماد الآليات الدبلوماسية اللازمة، من أجل المصلحة الوطنية وبكيفية مستعجلة، لوضع حد لطلب المغرب العضوية الكاملة في المجموعة.

وحسب لوبي الأعمال النيجيري، فإن لموقف الرفض أسبابا أخرى ينبغي أخذها بعين الاعتبار، ومنها اعتباره أن الاقتصاد المغربي ليس اقتصادا صناعيا، ويتساءل من ثمة، عن مصدر المنتوجات الصناعية التي سيتبادلها المغرب مع سيدياو! وأن الاقتصاد المغربي بالمقابل فلاحي، وهو ما يفرض التساؤل حسبه عن هوية بلدان مجموعة سيدياو الفلاحية بدورها التي يمكنها أن تستفيد من انضمام المغرب([3])!

فضلا عن ذلك، ينتقد بعض المحللين طلب المغرب من زاوية القصور البنيوي والنتائج الضعيفة التي حققها اتحاد المغرب المغربي، وما إذا كان الأداء الهزيل لاتحاد المغرب العربي مؤشرا على تكرار نفس التجربة في حالة انضمام المغرب[4].

---

[1]. تضم فيدرالية أرباب العمل النيجيرية في صفوفها: جمعية المصنعين بنيجيريا، والجمعية الاستشارية لأرباب العمل في نيجيريا، والجمعية النيجيرية لغرف التجارة والصناعة والتعدين والفلاحة، والجمعية النيجيرية للمقاولات الصغرى والمتوسطة للصناعات الصغيرة.

[2]- El Yadari Issam: «CEDEAO: le patronat nigérian veut debout contre l'adhésion du Maroc», publié le: 20/12/2017, consulté le: 12/04/2024 à 21:22. le lien: https://mobile.ledesk.ma/2017/12/20/cedeao-le-patonat-nigerian-veut-debout-contre-ladhesion-du-maroc/

[3]- El Yadari Issam: «CEDEAO: le patronat nigérian veut debout contre l'adhésion du Maroc», Op. Cit.

4. طلحة جبريل امرؤ القيس، نفس المرجع السابق.

وفي السنغال نظمت لجنة مبادرة تتبع الاندماج، التي تظم منظمات أرباب العمل، والمهنيين، والنقابات العمالية، إضافة إلى فاعلين من المجتمع المدني السنغالي، مؤتمرا بتاريخ 27 أكتوبر 2017، للتحذير من العواقب السلبية لاندماج المغرب في مجموعة سيدياو.

فحسب رئيس اللجنة "ديالوكين" فإن المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا تفتقر إلى المهارات اللازمة للتفاوض بشأن الاتفاقيات التي تهمها، في حين أن المغرب يتوفر على أفضل الخبراء في المفاوضات التجارية والاقتصادية، وهو ما لا يبشر بالخير حسبه بالنسبة للقطاع الخاص في المنطقة. ويعتبر رئيس اللجنة أنه بالإمكان تطوير العلاقات مع المغرب، لكن الانضمام بالمقابل يمكن أن تنتج عنه علاقات غير متوازنة، خشية أن يخنق المغرب اقتصاد بلدان المنطقة من خلال تدمير قطاعات كاملة من النسيج الإنتاجي([1]).

وذهب المدير التنفيذي للكونفدرالية الوطنية للمشغلين بالسنغال في نفس الاتجاه، معتبرا أن القدرة التنافسية للمنتوجات المغربية تفوق مثيلتها لدول مجموعة سيدياو، ما سيؤدي إلى إغراق السوق السنغالية بالمنتجات المغربية، الذي لن يستثني أي قطاع. فالقطاعات التي ستتأثر أكثر هي الفلاحة بكل فروعها، والصناعة، والحرف، والتجارة، والخدمات، وقطاع البناء والأشغال العمومية. وكانت لجنة مبادرة تتبع الاندماج قد أجرت دراسة أظهرت أن القطاعات المذكورة ستتكون الأكثر تضررا([2]).

ومن بين الأسباب الأخرى التي قد يعزى إليها التماطل في التجاوب مع طلب المغرب، يبرز مدى توافق الطلب المغربي مع المقتضيات القانونية لمجموعة سيدياو بشأن عضوية دولة جديدة.

ثانيا : القيود القانونية على العضوية.

يستدعي الجدل المثار حول إمكانية انضمام دولة شمال إفريقية إلى منظمة تقع في غرب القارة، دراسة وتحليل طلب المغرب على ضوء النصوص المعمول بها في منظمة سيدياو (أ)، مع التأكيد على أنه كيفما كانت الاستنتاجات الناجمة عن هذا التحليل فإن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وحده المخول لاتخاذ القرار بشأن انضمام أعضاء جدد (ب).

أ. طلب انضمام المغرب على ضوء النصوص المعمول بها داخل مجموعه سيدياو.

بحسب البلاغ الصحفي لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية بتاريخ 24 فبراير 2017، فإن طلب المغرب يتوافق مع أحكام المعاهدة التأسيسية لسيدياو، ويستجيب لشروط عضويتها، ومصدر هذا التأكيد تفسير المادة 2 فقرة 2 من معاهدة المجموعة المعدَّلة لسنة

[1]- Fahim Othmane: «CEDEAO: Une partie du secteur privé sénégalais opposé à l'adhésion marocaine», publié le: 01/11/2017, consulté le: 12/04/2024 à 22:42. le lien: https://telquel.ma/2017/11/01/cedeao-une-partie-du-secteur-prive-senegalais-opposee-a-ladhesion-marocaine-1566772

[2]- Fahim Othmane: «CEDEAO: Une partie du secteur privé sénégalais opposé à l'adhésion marocaine», Op. Cit.

1993، والتي لا توضح بدقة هذه الشروط. لكن مراجعة هذا النص إلى جانب نصوص أخرى، تبرز أن هذه الشروط تتمثل في الانتماء إلى منطقة غرب إفريقيا (1)، والالتزام باحترام الأهداف والغايات والمبادئ الأساسية للمجموعة (2).

1. الانتمـاء الجغرافي.

يقتضي طلب المغرب احترام المعيار الجغرافي المتمثل في الانتماء إلى منطقة غرب إفريقيا. والمقصود ب"المنطقة" هنا هو الفضاء الجغرافي لغرب إفريقيا كما هو محدد في القرار(CM/RES.464(XXVI الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية(1)، والذي اعتمدت عليه معاهدة أبوجا(2) المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية سنة 1991، والذي يقسم إفريقيا إلى 5 مجموعات اقتصادية جهوية: غرب إفريقيا (16 دولة)، وشرق إفريقيا (13 دولة)، والجنوب الإفريقي (10 دول)، ووسط إفريقيا (9 دول)، وشمال إفريقيا (5 دول)([3]). وقد وقعت المجموعات الاقتصادية الممثلة لهذه المناطق البروتوكول المنظم للعلاقات بين المجموعة الاقتصادية الإفريقية والمجموعات الاقتصادية الجهوية فى 25 فبراير 1998. ليتخذ بعد ذلك الاتحاد الإفريقي خلال قمته ب"بانجول" في شتنبر 2006، أول قراراته لتنظيم مبادرات الاندماج الجهوي داخل القارة، بتحديد مجموعة سيديو باعتبارها التجمع الاستراتيجي الوحيد المهيكل لمنطقة غرب إفريقيا. وقد أتاح هذا التنظيم نوعا من الانسجام مع القرار(CM/RES.464(XXVI السابق الذكر، ومع معاهدة أبوجا في ظل تزايد التجمعات داخل المجموعات الاقتصادية الجهوية القائمة أو بين اثنتين أو أكثر من المجموعات الاقتصادية الجهوية.

وتحترم معاهدة سيديو المعدَّلة لسنة 1993 هذا التقسيم الجهوي، فوفقا للمادة 2 الفقرة 2 فإن "أعضاء المجموعة المشار إليهم فيما بعد باسم «الدول الأعضاء» هي الدول التي تصادق على هذه المعاهدة". وبالرجوع إلى الديباجة نجد أن الدول المصادقة على هذه المعاهدة تتمثل في 8 ناطقة بالفرنسية، وهي: بنين، وبوركينافسو، والكوت الديفوار، وغينيا، ومالي، والنيجر، والسنغـال، والطـوغو، تليها 5 دول ناطقـة بالإنجليزية، هـي: غامبيا، وغانا، وليبيريا، ونيجيريا، وسيراليون؛ ودولتين ناطقتين بالبرتغالية، الرأس الأخضـر وغينيا بيساو.

ونتيجة لذلك، فإنه يمكن لكل دولة تنتمي إلى منطقة غرب إفريقيا تقديم طلب عضوية المجموعة، شرط أن تتمتع بوضع دولة، وأن تكون أراضيها أو جزء منها على الأقـل ضـمن النطـاق الجغرافي للمنطقـة. وهـو شرط يمكـن استخلاصـه مـن المعاهـدة التأسيسية للمجموعة لسنة 1975، والتي تنص على أنه "يعتبر أعضاء في المجموعة المشار إليهم فيما بعد ب«الدول الأعضاء» الدول التي تصادق على هذه المعاهدة وكل دولة أخرى تنضم إليها"([4]). ويجد هذا المقتضى أساسه في كون الرهان الذي كان مطروحا آنذاك، تمثل في توسيع المنظمة لتشمل كل الدول المنتمية لمنطقة غرب إفريقيا، وهو الأساس الذي قاد هذه الدول إلى الانضمام إلى المجموعة عند إنشائها سنة

[1]. المادة 1 من معاهدة مجموعة سيديو المعدَّلة لسنة 1993 بكوطونو.
[2]. المادة 1 الفقرة (د) من معاهدة أبوجا المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية في 3 يونيو 1991.
[3]. القرار CM/RES.464(XXVI) لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، في 23 فبراير إلى 1 مارس 1976 بأديس أبابا بإثيوبيا.
[4]. المادة 2 الفقرة 2 من معاهدة مجموعة سيديو التأسيسية لسنة 1975.

1975(1). ولم تعرف المجموعة سوى عملية توسيع واحدة، اقتصرت على انضمام الرأس الأخضر سنة 1976. لتكون بذلك مجموعة سيديو قد ضمت كل دول غرب إفريقيا، لحد رفع عبارة "وكل دولة أخرى تنظم إليها" من المعاهدة المعدَّلة لسنة 1993. لكن انسحاب موريتانيا في سنة 2000 أعاد طرح مسألة توسيع المجموعة من جديد لتشمل دولة غرب إفريقية.

ويظهر على ضوء ما تقدم، أن طلب المغرب لا يفي بشرط الانتماء الجغرافي. فماذا عن احترام أهداف، وغايات، ومبادئي مجموعة سيديو؟

2 . الالتزام باحترام أهداف وغايات ومبادئ المجموعة الأساسية.

بالإضافة إلى شرط الانتماء إلى منطقة غرب إفريقيا، فإن الانضمام يقتضي من المغرب الالتزام بالعمل على تحقيق غايات وأهداف المجموعة(2)، والوفاء بالتزاماته بموجب المعاهدة، واحترام قرارات وأنظمة المجموعة. وتتلخص هذه الغايات والأهداف حسب المادة 3 من معاهدة المجموعة المعدَّلة في تعزيز التعاون والاندماج بهدف إنشاء اتحاد اقتصادي لغرب إفريقيا، لرفع مستوى معيشة شعوبها، وصون استقرار اقتصادها وتطويره، وتقوية العلاقات بين دولها، والمساهمة في تنمية وتقدم القارة.

ولتحقيق ذلك، يتوجب على المغرب الانخراط في عمل المجموعة، ومن ضمنه تكييف وتنسيق السياسات الوطنية، وتعزيز البرامج، والمشاريع، والأنشطة في مختلف المجالات. إضافة إلى الالتزام باحترام المبادئ الأساسية التالية: احترام مبادئ السوق، واحترام مبادئ الحرية والديمقراطية ودولة القانون، فضلا عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحفاظ على السلام والأمن والاستقرار بالمنطقة، من خلال تشجيع وتعزيز علاقات حسن الجوار، واحترام تماسك المجموعة([3]).

ويبدو من حيث المبدأ، أن المغرب قادر على تلبية هذا الشرط الثاني. لكن تبقى هناك مجموعة من التحديات الحقيقية، وخصوصا مدى التزامه ببعض المسائل الحساسة في سياسة الاندماج، كملف الهجرة، والتعريفة الخارجية المشتركة، وسياسات الموازنة بهدف اعتماد عملة مشتركة.

عموما، فإن النصوص المعمول بها ليست صريحة بشأن انضمام أعضاء جدد إلى منظمة سيديو. فمقارنة نصوص معاهدة سنة 1993 المعدَّلة مع معاهدة سنة 1975 التأسيسية، يسمح باستنتاج أن هذه النصوص لم تتم صياغتها بشكل يتيح في التعريف "الدول أعضاء سيديو"بإدراج دول خارج المنطقة. ومع ذلك، فإنه من صلاحية رؤساء الدول والحكومات تقرير خلاف ذلك مع ما يمكن أن يترتب عنه من نتائج.

---

[1]- Gautron Jean-claude: «La communuauté économique de l'Afrique de l'Ouest, antécédents et prespectives», Annuaire français de droit international, vol 21, 1975, p.p: 202-203.(p.p :197-215).

[2]. المادة 5 الفقرتين 1 و2، والمادة 3 من معاهدة مجموعة سيديو المعدَّلة لسنة 1993.

[3]. المادة 4 من معاهدة مجموعة سيديو المعدَّلة لسنة 1993.

ب . آفاق موقف مؤتمر رؤساء دول وحكومات دول سيدياو على طلب المغرب.

تم توجيه طلب الانضمام إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، الذي يعود إليه اتخاذ القرار، بعد الاضطلاع على تقرير يرفع إليه بهذا الخصوص من طرف مفوضية المجموعة. في هذه الحالة سيكون المؤتمر أمام خيارين: يتمثل الأول في قبول طلب المغرب وهو ما يثير مسألة توسيع منظمة سيدياو (1)، ويتحدد الثاني في رفض الطلب واقتراح إبرام اتفاقية تعاون (2).

1- توسيع مجموعة سيدياو.

باعتباره أعلى هيئة داخل مجموعة سيدياو، فإن مؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة "مسؤول عن ضمان الإدارة والمتابعة العامة للمجموعة واتخاذ كل التدابير اللازمة بهدف التنمية التدريجية للمجموعة وتحقيق أهدافها"([1]). ويتمتع بسلطة تقريرية حقيقية في اتخاذ القرارات في المجالات التي تقع ضمن اختصاصاته. وتتمتع أعماله التي تتخذ شكل "قرارات"، بقوة إلزامية وتنفيذية اتجاه الدول أعضاء مؤسسات المجموعة، وذلك بموجب مقتضيات المادة 9 الفقرة 4 من المعاهدة المعدَّلة، باستثناء محكمة العدل التابعة للمجموعة. فحسب المواد المحددة في بروتوكول منفصل، فإن هذه القرارات تتخذ إما بالإجماع، أو بالتراضي، أو بأغلبية ثلثي الدول الأعضاء[(2)].

وبموجب هذه الصلاحية، فإن المؤتمر يتخذ بالإجماع قرار توسيع المجموعة لتضم أعضاء جددا، أخذا بعين الاعتبار الحفاظ على تماسكها([3]). ذلك أنه حدث سابقا، أن أثار توسيع المجموعة ليشمل دولا أخرى سنة 1975، قلق رؤساء الدول والحكومات الذين رأوا أن انضمام دول جديدة، لا بد أن يضمن الحفاظ على صلابة مؤسسة المجموعة وزخمها، ودون الإضرار بتماسكها وحيويتها الداخلية، والواضح أن هذا القلق لا يزال اليوم قائما. وتعد المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من بين المجموعات الأكثر اندماجا في القارة، والمتقدمة نسبيا في سياساتها. وهو ما يفسر تركيز دولها الأعضاء بشكل كبير على تحقيق الاندماج الجهوي والتحكم الكامل في مشروعها للاندماج الجهوي بإفريقيا الغربية(4)، وهو ما يقتضي منها دراسة جدية لكل طلب انضمام.

وسيكون توسيع مجموعة سيدياو إلى دولة في شمال إفريقيا مثل المغرب هو الأول من نوعه. وهو ما يعني في حال حصول هذا الأمر، أن المعيار الجغرافي لن يكون عائقا أمام الانضمام إلى المجموعة، إذ سيكون كافيا أن يأذن مؤتمر رؤساء دول وحكومات المجموعة

[1]- المادة 7 الفقرة 2 من معاهدة مجموعة سيدياو المعدَّلة لسنة 1993.

[2]. المادة 9 الفقرة 2 من معاهدة مجموعة سيدياو المعدَّلة لسنة 1993.

[3]. المادة 4 من معاهدة مجموعة سيدياو المعدَّلة لسنة 1993.

[4]- Rapport de la Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique: «LA CEDEAO à 40 ans: Une évaluations des progrès vers l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest», p. 20. le lien: https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/23242/b11566772.pdf?sequence=1&isAllowed=y

بإجراء مفاوضات الانضمام مع الدول المرشحة، فقط على أساس التزامها بأهداف المجموعة وغاياتها ومبادئها الأساسية. وغالبا ما تكون دوافع مثل هذا القـرار ضرورات سيـاسية واقتصـادية.

وفي حالة تحققه، سيثير قرار التوسيع مسألة تكييف اسم المجموعة مع نطاقها الجغرافي الجديد، إذ أن امتداد هذا الفضاء من غرب إلى شمال القارة ووسطها لن يتوافق مع شروط المجموعات الاقتصادية الجهوية كما حددها القرار CM/RES.464(XXVI) ومع اتفاقية أبوجا لسنة 1991. لكن ما يلاحظ داخل القارة هو إحداث مجموعات اقتصادية تتجاوز هذا التحديد، ومثال ذلك عضوية مصر وليبيا كدول تقع في شمـال القـارة في السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (كوميسا)، والتي انضمت إليها تونس في سنة 2018، وتقدمت إليها كذلك الجزائر بطلب الانضمام خلال نفس السنة. وتتعدد الأمثلة بخصوص تجاوز النطاق الجغرافي المحدد. في هذا الصدد، فإن توسيع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى دولة خارج المنطقة قد يكون بمثابة قرار متسرع لا تزال تأثيراته الكاملة غير واضحة، ومن ثمة، يجد خيار إبرام اتفاقية تعاون كامـل مبرراته.

2. إبـرام اتفاقيـــة للتعـاون.

يتمثل الخيار الثاني المتاح لرؤساء دول وحكومات مجموعة سيدياو في اقتراح إبرام اتفاقية تعاون على المغرب، بدلا من العضوية الكاملة في المجموعة. فوفقا للمادة 83 من المعاهدة المعدَّلة للمجموعـة، والتي يدققها البروتوكـول الإضافي A/SP.1/06/06 بتاريخ يونيـو 2006، فإنـه يمكـن لـرئيس مفوضـية المجموعـة إبـرام اتفاقيـات تعـاون مـع دول خـارج المجموعـة([1])، وهـي "كـل دولـة غـير الـدول الأعضـاء"(2)، وهي اتفاقيات تعرض بشكل فوري على مجلس وزراء المجموعة عبر رئيسه([3]).

ويمكن أن يهم إبرام مثل هذه الاتفاقيات العديد من ميادين التعاون، يعززها وجود علاقات قوية على المستويات السياسية، والإنسانية، والتاريخية، والدينية، والاقتصادية بين المغرب والدول الأعضاء في مجموعة سيدياو. فعلى المستوى التاريخي، والثقافي والروحي، يتقاسم المغرب مع دول سيدياو موروثا حضاريا بفضل الإسلام الذي يبلغ عدد أتباعه بالمنطقة 190 مليون نسمة. ويتلقى حاليا المئات من الأئمة والمرشدين الدينيين من غرب إفريقيا التكوين بالمغرب بهدف نشر الإسلام المعتدل؛ ينضاف إلى ذلك، آلاف الطلبة الحاصلين على منح دراسية من الدولة المغربية، والذين يتابعون مسارهم الأكاديمي في الجامعات والمعاهد المغربية الكبرى.

---

[1]. المادة 83 الفقرة 1 من معـاهدة مجـموعة سيدياو المعدَّلة، والتي تم تدقيقها بالمادة 83 من البروتوكول الإضافي A/SP.1/06/06 بتاريخ 14 يونيو 2006 المتعلق بتعديل معاهدة سيدياو المعدَّلة.

[2]. المادة 1 من معـاهدة مجـموعة سيدياو المعدَّلة.

[3]. المادة 79 الفقرة 2 من البروتوكول الإضافـي A/SP.1/06/06، نفس المرجع السابق.

ومن الناحية الجيوسياسية، تعتبر مجموعة سيدياو فضاء جيوسياسيا طبيعيا للمغرب، الأمر الذي سيمكنه من تعزيز موقفه بشأن قضية الصحراء. فدولتان فقط في المنطقة تعترفان ب(الجمهورية الصحراوية)، في حين أن جميع الدول الأخرى مؤيدة بشكل واضح للموقف المغربي. كما سيمكن المغرب من ترسيخ نفوذه القاري.

ونظرا لوضعه كمراقب داخل مجموعة سيدياو، وحضوره الدبلوماسي المتميز، وعضويته في اتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء، أصبح المغرب فاعلا رئيسيا في الاستقرار والسلام، والتنمية في غرب إفريقيا. فقد ساهم في عمليات حفظ الأمن والاستقرار، وضمان السلام بالمنطقة (خاصة في الكوت الديفوار)، وفي جهود الوساطة لحل النزاعات (الوساطة في أزمة بلدان نهر مانو، والمساهمة في حل الأزمة الغينية في الفترة ما بين 2009-2010، وفي تحقيق الاستقرار بغينيا بيساو...). كما قام بمبادرات تضامنية مع دول المنطقة، خاصة خلال فترة تفشي وباء إيبولا، وفي مواجهة الكوارث الطبيعية التي تشهدها بعض بلدان المنطقة.

وفي الجانب الاقتصادي، تشكل منظمة سيدياو أفضل فضاء إقليمي للمغرب، لأنها تتمتع بواحدة من أكثر عمليات الاندماج طموحا وتقدما على مستوى القارة الإفريقية. وتفتح للمغرب سوقا تضم 320 مليون مستهلك بناتج داخلي خام يبلغ حوالي 700 مليار دولار. وتحتضن موارد طبيعية تتمثل في النفط، والذهب، والكاكاو، والقطن، والبن، والمطاط...

ويسعى المغرب من خلال سياسته الإفريقية الجديدة وخاصة بمنطقة غرب إفريقيا إلى إحداث قطب شمال-غرب إفريقي، عبر التوقيع على مئات الاتفاقيات، من بينها اتفاقية تمديد خط أنبوب نقل الغاز من نيجيريا في دجنبر 2016 ليشمل دول المنطقة. كما يعتبر المغرب ثاني أكبر مستثمر إفريقي بالقارة بعد جنوب إفريقيا، والأول في منطقة سيدياو، حيث تتميز الاستثمارت المغربية هناك بالتنوع والنمو المستمر نظرا للفرص التي تتيحها بلدان المجموعة.

خاتمة:

يظهر من خلال التحليل أن طلب المغرب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا يعكس وعي المغرب بالإمكانات الاستراتيجية الكبرى التي تختزنها المجموعات الاقتصادية الجهوية بالقارة. لكن، رغم أن الطلب لا يفي بشكل كامل بمعايير الانضمام إلى المجموعة، فإنه يمكن تعزيز الشراكة القائمة بين الطرفين من خلال إبرام اتفاقيات تعاون. وبالنظر إلى السياق الحالي الذي يشجع على تشكيل تجمعات على أساس المصالح السياسية والاقتصادية، فمن المحتمل أن يوافق رؤساء دول وحكومات مجموعة سيدياو مستقبلا على الطلب المغربي. وهو ما سيتطلب دراسته باستفاضة للوقوف على الآثار الشاملة التي يمكن أن تترتب عليه. فالمغرب سيمثل قيمة مضافة للمجموعة، نظرا للروابط الإنسانية، والسياسية، والتاريخية، والدينية، والاقتصادية التي تجمعه منذ القدم بالدول أعضاء المجموعة.

مراجـع بالعربية:

أ- الوثائق:

1. معاهدة أبوجا المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الإفريقية في 3 يونيو 1991.

2. معاهدة مجموعة سيدياو المعدَّلة لسنة 1993 بكوطونو.

3- البروتوكول الإضافي A/SP.1/06/06 بتاريخ 14 يونيو 2006 المتعلق بتعديل معاهدة سيدياو المعدَّلة.

4. القرار CM/RES.464(XXVI) لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية، في 23 فبراير إلى 1 مارس 1976 بأديس أبابا بإثيوبيا.

ب- الرسائل الملكية:

1. رسالة الملك مُحَمَّد السادس إلى القمة العادية 42 لرؤساء الدول والحكومات في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، في 2013/04/14، اطلع عليه في: 2024/04/20. الرابط:

https://www.maroc.ma/ar/0-جلالة-الملك-يوجه-رسالة-إلى-المشاركين-في-القمة-العادية-لرؤساء-الدول-والحكومات--في-منظمة-المجموعة

ت- المواقع الإلكترونية:

1. طلحة جبريل امرؤ القيس: "المغرب . الإيكواس: النوايا الحسنة ليست كافية"، 04 يوليوز 2023، اطلع عليه بتاريخ : 2023/07/04 23:50. الرابط:

https://mipa.institute/7602

2. "عقبات انضمام المغرب للإيكواس في غرب إفريقيا"، مركز الأبحاث والدراسات المتقدمة، تحديات اقتصادية، 2 شتنبر 2017، اطلع عليه بتاريخ 2023/07/05 19:38. الرابط :

https: //futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/3211/

3. فابياني ريكاردو: "المغرب والطريق الصعب نحو العضوية في إيكواس"

"Carnegie endownent for international peace"، صدى: تحليلات عن الشرق الأوسط، بتاريخ 28 مارس 2018، اطلع عليه بتاريخ 2023/07/05 20:02. الرابط:

https://carnegieendownent.org/sada/75927

Références en français:

A- Rapports:

[1]- Rapport de la Commission Economique des Nations Unies pour l'Afrique: «LA CEDEAO à 40 ans: Une évaluations des progrès vers l'intégration régionale en Afrique de l'Ouest», le lien: https://repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/23242/b11566772.pdf?sequence=1&isAllowed=y

B- Sites d'internet:

[1]- Gautron Jean-claude: «La communuauté économique de l'Afrique de l'Ouest, antécédents et prespectives», Annuaire français de droit international, vol 21, 1975, p.p: 197-215.

[2]- El Yadari Issam: «CEDEAO: le patronat nigérian veut debout contre l'adhésion du Maroc», publié le: 20/12/2017, consulté le: 12/04/2024 à 21:22. le lien: https://mobile.ledesk.ma/2017/12/20/cedeao-le-patonat-nigerian-veut-debout-contre-ladhesion-du-maroc/

[3]- Fahim othmane: «CEDEAO: Une partie du secteur privé sénégalais opposé à l'adhésion marocaine», publié le: 01/11/2017, consulté le : 12/04/2024 à 22 :42. le lien: https://telquel.ma/2017/11/01/cedeao-une-partie-du-secteur-prive-senegalais-opposee-a-ladhesion-marocaine-1566772